

ملخص التقرير الاقتصادي للفصل الثالث من عام 2015

يواجه العراق الذي يعاني من ازمات ومشكلات أمنية واقتصادية وسياسية متفاقمة، تحديات كبيرة ستكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على الموازنة والاقتصاد العراقي بسبب استمرار انخفاض اسعار النفط العالمية، يضاف اليها الحرب ضد داعش، وازاء هذا الواقع الذي لا يمكن تجاوزه بسرعة وبسهولة والذي ادى الى حدوث خلل كبير في خطط الحكومة والى زيادة العجز في الموازنة مع ارتفاع تكاليف الحرب على الارهاب وعدم تمكن القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة والسياحة من المساهمة بالقدر المطلوب لتعزيز الإيرادات غير النفطية، حيث كشفت الأرقام الأولية عن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للفصل الثالث من عام 2015 ليبلغ (49.4) ترليون دينار مقابل (63.9) ترليون دينار للفصل ذاته من عام 2014، اي بنسبة انخفاض بلغت (-22.7%)، ويعزى ذلك الى انخفاض معدلات نمو اغلب الانشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية قياسا بالفصل المماثل من عام 2014، نتيجة لانخفاض سعر برميل النفط للفصل الثالث 2015 بنسبة (-54.5%) مقارنة بالفصل ذاته لعام 2014، في حين ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الى (44.5) مليار دينار للفصل الثالث من العام 2015 مقابل (41.3) مليار دينار للفصل المماثل من عام 2014 وبنسبة بلغت (7.9%) .

وتشير البيانات الاحصائية للرقم القياسي لاسعار المستهلك الى ارتفاع معدل الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك للفصل الثالث من عام 2015 بنسبة (2.4%) عن معدله المسجل للفصل ذاته من العام 2014، كذلك ارتفاع مؤشر الرقم القياسي بعد الاستبعاد (التضخم الاساس) مستبعدا منه المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعة (الفواكه والخضر) بنسبة (1.6%) قياساً بالفصل ذاته من العام السابق، ويعزى هذا الى ارتفاع أسعار اغلب فترات الرقم القياسي لاسعار المستهلك للفصل الثالث عام 2015 مقارنة بالفصل ذاته من العام 2014، ولا سيما اسعار كل من (التعليم)، (الاغذية والمشروبات غير الكحولية) و(السكن، المياه، الغاز، الكهرباء) والتي ارتفعت اسعارها بنسبة بلغت (4.7%، 3.8%، 3.2%) على التوالي.

اما على صعيد اسعار الفائدة، استمر البنك باعتماد مؤشر سعر الفائدة الاساس (6%) لتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل المشاريع وتوفير الائتمان لطالبيه لغرض دعم التنمية في العراق من اجل استقرار النظام المالي وتشجيعاً للنشاط الاقتصادي بغية القيام بالعمليات المصرفية، وتبعاً لذلك فقد احتفظت اسعار فوائد الائتمان وايداعات المصارف بالدينار لدى هذا البنك بمستوياتها السابقة، كذلك استمر العمل بنافذة الاستثمار بالدينار لمدة (7) ايام وبسعر فائدة (1%) سنوياً اعتباراً من 2014/6/9، حيث بلغ مجموع المبالغ المستثمرة بالودائع لأجل سبعة أيام لدى هذا البنك للمصارف الأهلية (2840.8) مليار دينار نهاية الفصل الثالث من عام 2015 مقارنة (3568.5) مليار دينار نهاية الفصل الثاني من العام ذاته، وبنسبة انخفاض بلغت (-20.4%) .

كما استمر البنك المركزي الاحتفاظ بالاحتياطي الالزامي بنسبة بلغت (15%) على الودائع كافة سواء كانت ودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص وللعملتين الدينار العراقي والدولار الامريكي، حيث انخفض رصيد الاحتياطي الالزامي على ودائع القطاع الحكومي للفصل الثالث/2015 بنسبة (-3.3%) مقارنة بالفصل الثاني من العام ذاته، فيما تراجع رصيد الاحتياطي الالزامي على ودائع القطاع الخاص بنسبة انخفاض بلغت (-3.7%) .

سجلت الأحتياطيات الأجنبية للفصل الثالث من عام 2015 انخفاضاً في رصيدها بلغت نسبته (-6.0%) لتبلغ (70335) مليار دينار مقارنة مع (74829) مليار دينار نهاية الفصل الثاني من العام ذاته.

اما بشأن اهم التطورات النقدية سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) انخفاضاً بمقدار (3921) مليار دينار ليصل الى (67911) مليار دينار نهاية الفصل الثالث من عام 2015 مقابل (71832) مليار دينار للفصل الثاني، اي بنسبة انخفاض بلغت (-5.5%) ويعزى ذلك الى انخفاض صافي العملة في التداول بنسبة ملحوظة بلغت (-9.8%)، كذلك انخفض عرض النقد بمفهومه الواسع M2 ليصل الى (85180) مليار دينار للفصل الثالث من عام 2015 مقابل (89688) مليار دينار نهاية الفصل الثاني من العام ذاته، ويعزى ذلك الى انخفاض نمو كل من عرض النقد (M1) والودائع الاخرى بنسبة (-5.5%)، (-3.3%) على التوالي .

اما بالنسبة الى سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية في البنك المركزي خلال الفصل الثالث من عام 2015، فمازال مستقراً عند سعر

(1166) دينار لكل دولار (بدون العمولة)، فيما سجل (1223) دينار لكل دولار في السوق الموازية لهذا الفصل مقابل (1304) دينار لكل دولار للفصل الثاني من عام 2015 . وبالنسبة الى مشتريات البنك المركزي للدولار الامريكى من وزارة المالية فقد انخفضت الى (9.5) مليار دولار خلال الفصل الثالث/2015 مقارنة مع (10.5) مليار دولار للفصل الثاني/2015، اي بنسبة انخفاض بلغت (-9.5%)، فيما بلغت الكميات المباعة من النقد ووتعزيز الرصيد في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية للفصل الثالث من عام 2015 معدلات نمو مرتفعة بلغت نسبتها (23.9%) لتصل الى (14.1) مليار دولار للفصل الثالث مقارنة بمبيعات الدولار البالغة (11.4) مليار دولار نهاية الفصل الثاني من عام 2015 . استمر البنك المركزي خلال الفصل الثالث/2015 باقامة مزاداته ذات استحقاق (91) يوم، حيث اقيم سبعة مزادات بقيمة (200) مليار دينار للاصدارية الواحدة، بلغ المباع منها (1.4) ترليون دينار، اي بنسبة ارتفاع بلغت (20.4%) مقارنة بالفصل الثاني، بلغ المسدد ما يقارب (1.4) ترليون دينار، وبمعدل سعر خصم (4.65%) .

اما على صعيد الموازنة العامة للدولة، سجلت الموازنة العامة للدولة للفصل الثالث/2015 عجزاً مقداره (737.6) مليار دينار، مقارنة بعجز مالي مقداره (642.6) مليار دينار للفصل الثاني من ذات العام، وبنسبة ارتفاع بلغت (14.8%) حيث ارتفعت ايرادات الموازنة العامة للفصل الثالث/2015 بمقدار (205.1) مليار دينار لتصل الى (16.5) ترليون دينار، وسجلت النفقات العامة للفصل الثالث/2015 نمواً طفيفاً بنسبة (1.8%) لتصل الى (17.2) ترليون دينار مقارنة بمبلغ (16.9) ترليون دينار للفصل الثاني/2015، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة (4.3%) .